

فيسبوك تمنح الأولوية للتقارير الصحافية الأصلية

ناشرين مختلفين، وتكون متاحة في موجز الأخبار، فإننا سنعمل على تعزيز النسخة الأصلية التي تساعد الناشر في الحصول على انتشار أكبر". وتحدثت المنصة عما يسمى بشفافية التأليف، حيث ستبث فيسبوك عن عناوين المقالات الفرعية أو صفحة الموظفين في موقع الناشر على الويب. وتعد الشفافية التحريرية معياراً احترافياً تدعمه منظمات، مثل المنتدى العالمي لتطوير وسائل الإعلام، ومبادرة مراسلون بلا حدود.

وقال الإعلان "وجدنا أن الناشرين الذين لا يدرجون هذه المعلومات غالباً ما يفتقرون إلى المصداقية بالنسبة إلى القراء، ويتجنبون محتوى هدفه الرئيسي جذب الانتباه وتشجيع الزوار على النقر فوق الرابط، ويخبرنا الجميع بأنهم لا يريدون رؤية مثل هذا المحتوى على فيسبوك".

وفي حين تبدو هذه التغييرات ذكية ومباشرة، فقد حذر الإعلان الناشرين من عدم توقع تغييرات كبيرة في حركة المرور على فيسبوك، حيث توجد مجموعة متنوعة من الإشارات التي تتعلق بكيفية تصنيف المحتوى في موجز الأخبار.

تطويرها بالتشاور مع ناشري الأخبار والإكاديميين، لكن هذه التغييرات تبدو كخطوات ملموسة يمكن للشركة أن تشير إليها كجزء من جهودها في مكافحة التضليل، وفق مراقبين. ولطالما كان المحتوى الذي يُمنح الأولوية ضمن موجز الأخبار مشكلة شائعة بالنسبة إلى الناشرين، خاصة بعد تغيير كبير في عام 2016 أعطى الأولوية للمحتوى المنشور من الأصدقاء على المحتوى الذي يقدمه الناشر.

التقارير الأصلية ستحصل على دعم، في حين سيتم تخفيض تصنيف المشاركات التي لا تُنسب إلى هيئة التحرير

وقال الإعلان "معظم القصص الإخبارية التي يراها الأشخاص في موجز الأخبار تأتي من مصادر يتابعونها هم أو أصدقاؤهم، ولن يتغير هذا، لكن عندما تتم مشاركة قصص متعددة من

واشنطن - أعلنت شركة فيسبوك أن المشاركات التي تحتوي على تقارير أصلية ستحصل على دعم في موجز الأخبار، في حين أنه سيتم تخفيض تصنيف المشاركات التي لا تُنسب بوضوح إلى هيئة التحرير.

ويأتي التغيير في الوقت الذي قال فيه عدد من الشركات الرفيعة المستوى: إنها ستسحب إعلاناتها من فيسبوك كجزء من حملة "أوقفوا الكراهية للريح" "Stop Hate for Profit"، التي تنظمها جماعات الحقوق المدنية كوسيلة للضغط على الشبكة الاجتماعية لاتخاذ خطوات أقوى ضد خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وأشار المدير التنفيذي لشركة فيسبوك مارك زوكربيرغ إلى أن الشركة ستبدأ بتصنيف -وليس إزالة- المحتوى الإخباري الجدير بالنشر من السياسيين والشخصيات العامة الأخرى والذي ينتهك معاييرها.

وأوضح زوكربيرغ أن المحتوى الذي يهدد بالعنف أو يقيم مشاركة الناخبين سيتم إزالته حتى إذا تم نشره بواسطة شخصية عامة. ولم يذكر الإعلان الجديد المقاطعة الإعلانية، وأوضح أن هذه التغييرات تم

نقل التفاصيل سبب الاعتداء على صحافيين لبنانيين

كشف الحقيقة كاملة ممنوع بأمر المسؤولين



المسؤولون مستأؤون.. المشكلة في التفاصيل

وجاء في البيان "منذ أصدر النائب العام التمييزي التعميم الذي يجرم نقد الرئيس ميشال عون والسلطات ويوجب احترامها، أعلن القضاء أنه ليس متحرراً لحرية التعبير وحقوق الناس التي تصونها القوانين المحلية والدولية، وإنما للسلطات وكراماتها. توالست الاستدعاءات إثره، وتواتت الجهات بين الصحافة والأجهزة الأمنية وصولاً إلى المطار".

وانتقد البيان وزيرة الإعلام اللبنانية منال عبد الصمد قائلاً "أما وزيرة الإعلام التي تستخدم الإعلام لزرع الدواعي على أحوال السوق والمواطنين، فكان الأذى بها أن تستعمل منصبها -لا الإعلام- للدفاع عن حزبية هؤلاء المواطنين في التعبير عن غضبهم، معاناتهم وانعدام قناعتهم بالحكم".

وتابعت النقابة البديلة في بيانها "ندعم رفض زملائنا تغطية أي فعل تقدم عليه هذه السلطة التي تريد حولها وحول إعلاناتها مهزجي بلاط لا صحافيين محترفين. نرفض رمي الإعلام تحت سلطة الأجهزة الأمنية، ولن نقف متفجرين أمام توجهات التجريم الواردة في الاقتراحات القانونية لتنظيم الإعلام والصحافة قيد النقاش راهنا".

من جانبها، تساءلت مبادرة "إعلاميون من أجل الحرية" في بيان "هل هو ازدراء أم استقواء أم إصرار على التمادي في الاعتداء، لأن لا قدرة لحامل القلم والكاميرا والميكروفون، على الدفاع عن نفسه؟ هل هو استهانة بدور الإعلام وجنوده الذين يغطون الأحداث بتفانٍ؟ وهل هو انقسام من ينتظرون الإعلام كي ينقل صورتهم وصوتهم، فيما هم يمارسون الاستعلاء من أبراج عاجية واهية؟".

وأضاف "استلتم لم نعد نريد أجوبة عليها، فالرد على هذا الاعتداء الذي يقرب من السلوك الميليشيائي، يكمن في إعلان موقف موحد من وسائل الإعلام كافة مقروعة ومرئية ومسموعة، لمقاطعة هؤلاء المسؤولين، كل على قدر ما يتحمل من مسؤولية. إن الاعتذار عن الاعتداء السافر الذي طاول الإعلاميين في مطار رفيق الحريري، لم يعد كافياً، وندعو الجسم الإعلامي، وخصوصاً إدارات المؤسسات التلفزيونية، والإذاعية، إلى اتخاذ القرار المناسب لحماية الإعلاميين".

وقال البيان "إنها فضيحة، تستلزم مواجهة مرتكبها كي لا يستسهل أي كان التعدي على الإعلام والإعلاميين، وستتساءور على الجميع للتفاهم على التحرك الاحتجاجي، المناسب".

من جانبها، قالت نقابة المصورين في لبنان ونقابة محري الصحافة اللبنانية إن الاعتداء على الإعلاميين والمصورين غير مقبول وغير مبرر ومستهجن ومدان أياً تكن الأسباب.

اعتداء جديد على الصحافيين في لبنان لنقلهم استيلاء المسافرين في مطار بيروت الدولي الذي يعتبر لدى المسؤولين "تفاصيل" لا يجب نقلها. وكعقاب للصحافيين على نقل الوضع كما هو وليس "الصورة الكبيرة" فقد تعرضوا إلى الاعتداء من عناصر جهاز أمن المطار.

بيروت - أثار تعرض صحافيين إلى الاعتداء من عدد من عناصر جهاز أمن مطار بيروت الدولي في لبنان استهجاناً إعلامياً واسعاً خاصة أنه كان بحضور وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار ووزير الصحة حمد حسن.

وأظهرت لقطات بصورة استيعابية تصدق على المرافقين بعد اقترابهم من المسافرين الذين بدا عليهم الاستياء من الإجراءات المتبعة في المطار. واستعد مطار بيروت الدولي الإرباع حركته بقدرة استيعابية تصل إلى نسبة 10 في المئة في المرحلة الأولى بعد فترة إغلاق دامت أشهر.

وبدت الحركة خفيفة في اليوم الأول، افتتحت بوصول أول رحلة من دولة الإمارات، في حين أفلقت أول طائرة من مطار بيروت متوجهة إلى باريس.

وتابع نجار "الكل يعرف الجهود الجبارة التي بذلت من قبل وزارة الصحة في لبنان والتي لاقت استحساناً من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالطيران المدني".

وعبر الوزير عن أسفه لتعرض صحافيين إلى الضرب قائلاً "لأسف حصل بعض التوتر اليوم بين الإعلاميين والمشرفين على تنفيذ التدابير الأمنية في المطار. فالكل أعصابهم مشدودة. كلنا أخطانا والجميع يتحمل هذه المسؤولية سواء من قبل الإعلاميين أو القوى الأمنية والجميع عليه أن يستوعب الآخر ولا داعي لتكرار الصورة على الأشخاص أثناء خضوعهم لأخذ عينات خاصة وأن الأشخاص المعنيين هم بذاتهم من أبدوا انزعاجاً من هذا الأمر وطلبوا التوقف عن ذلك واحترام خصوصية الأشخاص".

وفي حين كان بعض المسافرين يشكون سوء إدارة الوضع في المطار، قال رئيس جهاز أمن المطار، جورج ضومط، بأن "المسافرين يشكون ومنزعجون عن التعدي على خصوصيتهم خلال إجراء فحوصات، وقلنا إن المقابلات ممنوعة، والإعلاميون خلفوا فوضى، فقلنا إن ينسحبوا لأن راحة المسافر من واجبنا". وتتوسع يومياً الانتهاكات الصارخة ضد حرية التعبير والرأي والصحافة في لبنان، بوتيرة متسارعة بدأت تستفحل منذ احتجاجات 17 أكتوبر، فبدأت البلاد تشهد قمعاً مباشراً للصحافيين من أجل لجم التغطيات التي تظهر تقصير المسؤولين..

وكان تجمع "نقابة الصحافة البديلة" استنكر في بيان الحادثة وسواها من حالات التعرض للإعلام، ودعا إلى وقفة احتجاجية أمام وزارة الإعلام تليها مسيرة نحو وزارة الداخلية.

بيروت - أثار تعرض صحافيين إلى الاعتداء من عدد من عناصر جهاز أمن مطار بيروت الدولي في لبنان استهجاناً إعلامياً واسعاً خاصة أنه كان بحضور وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار ووزير الصحة حمد حسن.

وأظهرت لقطات بصورة استيعابية تصدق على المرافقين بعد اقترابهم من المسافرين الذين بدا عليهم الاستياء من الإجراءات المتبعة في المطار. واستعد مطار بيروت الدولي الإرباع حركته بقدرة استيعابية تصل إلى نسبة 10 في المئة في المرحلة الأولى بعد فترة إغلاق دامت أشهر.

وبدت الحركة خفيفة في اليوم الأول، افتتحت بوصول أول رحلة من دولة الإمارات، في حين أفلقت أول طائرة من مطار بيروت متوجهة إلى باريس.



ميشال نجار

يجب نقل الصورة الكبيرة وليس الدخول في التفاصيل لكي لا نعطي انطباعاً بأننا لسنا على مستوى المسؤولية

وعند بدء وصول المسافرين إلى المطار، بدأوا يتململون جراء حصول الفوضى وعدم التنظيم، فقرر جهاز أمن المطار منع الصحافيين من التصوير وإجراء المقابلات مع القادمين، "تجنباً لنقل صورة غير لائقة عن الإجراءات المتخذة، خصوصاً أن القادمين أكدوا أن الإجراءات في المطارات التي أتوا منها مختلفة ومنظمة".

وناشد وزير الأشغال والنقل ميشال نجار في تصريح كل وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية "نقل الصورة الكبيرة وليس الدخول في التفاصيل لكي لا نعطي انطباعاً لدى الراغبين في العودة إلى لبنان بأننا لسنا على مستوى المسؤولية، سواء بالرعاية الصحية أو الأمور التي

المقاهي آخر منقذ للصحف الورقية في المغرب

الاشتراك في النسخة الإلكترونية للجريدة إلا أن التجربة تصطدم بعوائق عديدة. وأرجع يونس مسكين مدير نشر صحيفة "أخبار اليوم"، فشل نمط الاشتراك في الصحافة المغربية إلى "معيقات ثقافية أكثر منها معيقات اقتصادية". وقال "أول تلك العقبات ضعف نسبة القراءة بصفة عامة، سواء منها قراءة الصحافة أو غيرها"، إضافة إلى أن منظومة الصناعة الصحافية، من مؤسسات إعلامية وشركات توزيع وتسويق، لم تطوّر علاقة مباشرة مع القارئ".

المقاهي تعتبر الزبون الأول للصحف الورقية، رغم تشكي الناشرين بسبب توفيرها قراءة الصحف مجاناً لمرتابها

ورأى مسكين أنه "باستثناء المنخرط الحزبي الذي يرتبط بشكل عضوي بالصحيفة الناطقة باسم هيئته السياسية، فإن المؤسسات الإعلامية المستقلة لم تستطع تحقيق النجاح الذي تحقق في فترة سابقة من خلال خلق رابطة مباشرة مع قارئها، وهو الوضع الذي جعل الصحف "رهينة لنقلبات السوق وأضعف قدرتها على مقاومة المد الإلكتروني".

وبسبب هذا الوضع فإن "مجيء جائحة كورونا لم يترك لجل المنابر الإعلامية من خيار سوى العمل بقاعدة الجانية، في انتظار عودة السروح إلى الأكتاش وإلى شبكة التوزيع التقليدية". حسب مسكين.

وأضاف "حتى تجارب الاشتراك العمول بها حالياً في بعض المنابر الإعلامية، ظلت هامشية".

يختلف الأمر قليلاً بالنسبة إلى نورالدين مفتاح، إذ يرى أن "الجائحة ألجأت الصحف إلى تجرب نسخها الإلكترونية (pdf) التي استأنس بها القارئ، ولا بد من البناء على هذه التجربة، والمضي فيها قدماً، إضافة إلى بيع الجرائد في الأكتاش".

مؤسسات عمومية، وهذا وضع غير موجود في باقي الدول". وتقدر خسارة الصحف المغربية خلال جائحة كورونا بـ10 ملايين دولار شهرياً (100 مليون درهم مغربي)، باحتساب انخفاض الإعلانات ودخل البيعات، وذلك حسب تقديرات لجنة دعم المقابلة الصحافية في "المجلس الوطني للصحافة المغربية" (حكومي).

وأمام هذه الخسارة اضطرت بعض المؤسسات إلى تقليص رواتب الصحافيين، حيث قال مفتاح الذي هو في الوقت ذاته رئيس لجنة دعم المقابلة الصحافية، إن "عشرات المؤسسات تضامنت معها صحفياً بتخفيض أجورهم بنسبة تتراوح ما بين 10 و50 في المئة، خلال ثلاثة أشهر من الحجر".

وأضاف أنه لم تسجل أي حوادث تذكر بخصوص تسريحات الصحافيين أو فقدانهم لعملهم، لكن "الأفق يبدو صعباً جداً".

وسمحت السلطات باستئناف طبع الجرائد ابتداءً من 26 مايو 2020، إلا أن المهنيين أعلنوا عدم استعدادهم لذلك بسبب عدم توفر الشروط اللازمة وعلى رأسها فتح المقاهي، لكن بعد ذلك تم الشروع في طبع الجرائد.

ودفعت الأزمة عدداً من الناشرين إلى التفكير في نموذج اقتصادي آخر، مسيطرة الوضع الراهن في ظل تزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي.

وحسب ناشر أسبوعية "الأيام"، فإن "النموذج الكلاسيكي كان يعتمد على الطبع والبيع، ثم تطور تسبيحياً، فاستخدم مواقع إلكترونية تابعة لها، مع فريق مستقل تحريياً، لكن هذا التوزيع اصطدم بانخفاض ثمن الإعلانات بالصحف الإلكترونية وكذلك بتوجه أغلب المعلنين بـ80 في المئة إلى الإعلان عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك".

وجربت بعض الصحف، من بينها جريدة "أخبار اليوم" (مستقلة)، تجربة

الرباط - عمقت جائحة كورونا الجراح التي تعانيها الصحافة الورقية المغربية التي تواجه حرباً ضروساً من الفضاء الإلكتروني الذي جعل الجمهور ينصرف تدريجياً عن الجرائد التقليدية. ومع تدابير كورونا، توقف طبع الجرائد بالمغرب لقراءة شهرين، حيث تم الاكتفاء بتوفير نسخ إلكترونية (pdf) مجاناً، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية.

وتعتبر المقاهي في المغرب الزبون الأول للصحف الورقية، رغم أنها كانت موضع تشكك دائم من الناشرين بسبب توفيرها قراءة الصحف مجاناً لمرتابها. ولا تعدد مبيعات الجرائد المغربية مجتمعة 200 ألف نسخة، مع أن قراء الصحف بالمغرب أكثر من ذلك بكثير، بحكم انتشار ثقافة قراءة الجرائد في المقاهي.

وخلال يومين فقط من بداية الأزمة، اكتشف الناشر نورالدين المفتاح الذي كانت مصدر إزعاج لهم، كانت في المقابل الرافد الأساسي للصحف المغربية. وقال نورالدين مفتاح ناشر أسبوعية "الأيام" (مستقلة) "في اليومين الأولين من إغلاق المقاهي التي كانت تشكل لنا أزمة، بحكم أن فيها القراءة الجماعية للجرائد، تبين أنها تحضن 85 في المئة من مبيعات الصحف المغربية". وأضاف "إذا اقترضا أن كل جريدة توضع في مقهى يقرأها 10 قراء، فهذا معناه أن هناك مليوني قارئ للصحف المغربية، لكننا لا نستخلص ثمن الجريدة إلا من 200 ألف منهم، بينما مليون و800 ألف يقرأونها بالمجان".

ووفق مفتاح، فإن هذا الوضع يزيد من صعوبة أوضاع المؤسسات الصحافية، التي جعلتها الجائحة "منكوبة ومتضررة أكثر من تضرر بقية الصحافة الورقية في العالم".

وتابع "أغلبية قراء الجرائد بالمغرب يقرأونها بالمجان، مع أن المؤسسات الصحافية هي مقالات خاصة وليست



الاعتماد أساساً على شبكة التوزيع التقليدية